

التسهيلات الائتمانية المباشرة وأثرها على النمو الاقتصادي في فلسطين

بدر شحدة سعيد حمدان*

تاريخ وصول البحث: 2016/1/9 تاريخ قبول البحث: 2016/8/14م

ملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التسهيلات الائتمانية المباشرة على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1995-2012)، وذلك باستخدام دالة الإنتاج لكوب دوغلاس من أجل قياس مساهمة التسهيلات الائتمانية المباشرة في النمو الاقتصادي في فلسطين، وتم استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية. وقد بينت النتائج أن المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة عبر الزمن، وتصبح المتغيرات مستقرة بعد الفروق الأولى، وأعقب ذلك اخضاع المتغيرات لاختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون، والتي أثبتت وجود متجه للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: مرونة التسهيلات الائتمانية المباشرة ورأس المال والعمل بنسبة (0.12، 0.25، 0.9) على التوالي، وساهمت هذه العناصر في تفسير ما نسبته (92.6%) من التغيرات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، واستناداً إلى نتائج الدراسة فقد أوصت الدراسة إلى توجيه وإلزام المصارف نحو تخصيص نسبة من حجم الائتمان للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية الهامة، والعمل على توجيه الائتمان بشكل أكبر للقطاع الخاص. مفتاح الكلمات: التسهيلات الائتمانية المباشرة، النمو الاقتصادي، دالة الإنتاج.

* أستاذ مساعد....، ومحاضر اقتصاد غير متفرغ في العديد من الجامعات الفلسطينية

Abstract

This study aims at measuring the impact of direct credit facilities on the economic growth during the period of (1995-2012) through the usage of the Cobb Douglas production function in order to measure the contribution of direct credit facilities on the economic growth in Palestine. The researcher uses the time series analysis method to achieve this goal. The results show that economic variables are unstable over time but that they become so after the first differences are attained. The researcher then subjected the variables to the Johansson integration test that proved the existence of a long-run integration between the variables of the study.

The study reached a number of findings in regard to the flexibility of each of the elements of direct credit facilities as well as labor and capital by respectively (0.12, 0.25, 0.9). These have contributed in the explanation of (92.6 %) of the changes in the rate of GDP growth.

Based on the results, the study recommends directing and compelling banks towards the allocation of a percentage of credit volume for the important economic and productive sectors as well as to increasingly direct credit to the private sectors.

Keywords: Direct credit facilities, Economic growth, Production function

المقدمة:

يحتل النمو الاقتصادي أهمية في مختلف دول العالم بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، لذلك تسعى جميع الدول لتحقيق النمو الاقتصادي باعتبارها عملية شاملة لجميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولكن تحقيق النمو الاقتصادي ليس بالأمر السهل، إنما يتطلب توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيقها من المصادر الملائمة لتمويل الاستثمار وتحقيق الزيادة في الانتاج والدخل، ويعتبر تمويل النمو الاقتصادي من المعوقات الأساسية المؤدية لفشل السياسات الاقتصادية التنموية في الدول، ويعتبر دور القطاع المصرفي هاماً وحيوياً باعتباره أهم مصادر التمويل الداخلية ويمثل حجر الأساس في النمو الاقتصادي في أي دولة، ولا شك أن من أولويات عمله توفير التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاعات الاقتصادية المختلفة من أجل المساهمة في دفع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي، ونظراً لأهمية القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي اجتهدت السلطة الفلسطينية للعمل على تحسين دور القطاع المصرفي مع بداية تأسيسها عام 1994م، وتميزت السنوات الأولى من عمر السلطة الفلسطينية بزيادة عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، مما أدى لزيادة التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة للقطاعات الاقتصادية، وبالرغم من ذلك إلا أن القطاع المصرفي الفلسطيني يعاني نتيجة لممارسات الاحتلال الصهيوني الهادفة إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني خاصة القطاع المصرفي، نتيجة للأهمية السابقة لدور التسهيلات الائتمانية المباشرة، والاعتماد الكبير عليها في جانب تمويل النمو الاقتصادي، فإن هذه الدراسة تحاول قياس أثر التسهيلات الائتمانية المباشرة على النمو الاقتصادي، من خلال تقدير دالة الانتاج لكوب دوغلاس مضافاً إليها التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الفترة (1995-2012).

2-أهمية الدراسة:

يمكن إجمال أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- أ- أنها تعالج موضوعاً هاماً في الاقتصاد الفلسطيني، إذ تعتبر التسهيلات الائتمانية المباشرة حجر الأساس في تمويل النمو الاقتصادي.
- ب- تتناول هذه الدراسة أحد الموضوعات الهامة والمتمثلة في قياس أثر التسهيلات الائتمانية المباشرة في النمو الاقتصادي، في ظل افتقار أدبيات الاقتصاد إلى دراسة قياسية تطبيقية.

3- أهداف الدراسة:

- أ- هدفت الدراسة إلى قياس تأثير التسهيلات الائتمانية المباشرة في النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2012).
- ب- تقدير رأس المال المادي الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2012)

ج- تقدير مدى مساهمة رأس المال المادي والعمل في النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2012).

د- تقديم الاقتراحات والتوصيات لمتخذي القرار لاتخاذ سياسات تعزز النمو الاقتصادي الفلسطيني.

4- مشكلة الدراسة:

لقد مر على العمل المصرفي العديد من السنوات، وازداد عدد المصارف وفروعها بوتيرة متسارعة مع قدوم السلطة الفلسطينية، ولكن هل نجحت التسهيلات الائتمانية المباشرة في تعزيز النمو الاقتصادي الفلسطيني باعتبارها أهم مصادر التمويل الداخلي للنمو الاقتصادي، ولبيان مساهمة التسهيلات الائتمانية المباشرة في النمو الاقتصادي في فلسطين، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة وتأثير التسهيلات الائتمانية المباشرة في النمو الاقتصادي الفلسطيني؟

5- فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

يوجد تأثير إيجابي للتسهيلات الائتمانية المباشرة على النمو الاقتصادي في فلسطين ممثلة بالناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2012).

الفرضيتان الفرعيتان:

أ- وفرة عنصر العمل في الاقتصاد الفلسطيني تجعله الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2012).

ب- يوجد تأثير إيجابي لرأس المال المادي على النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة (1995-2012).

ثانياً: الإطار النظري لعلاقة النمو الاقتصادي بالتمويل المصرفي:

يعتبر توفير التمويل من أهم العقبات التي تعيق عملية النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية، لذلك تتطلب عملية النمو الاقتصادي تجاوز هذه العقبة والعمل على تكوين حجم مناسب من رأس المال لعملية النمو الاقتصادي⁽¹⁾، ولقد تطور مفهوم العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي منذ الستينيات متمثلاً بالمدرسة الهيكلية للتمويل، حيث اعتبرت أن هناك أهمية خاصة لقطاع التمويل ومؤسسات الوساطة المالية لعملية التنمية والنمو الاقتصادي⁽²⁾، وتمثلت رؤية مدرسة التقييد المالي في أن تقييد الأدوات المالية تؤثر سلباً وبعمق في تكوين رأس المال الوطني ومن ثم عملية النمو الاقتصادي وما يتبعه من تأثير على مستوى الدخل⁽³⁾، لذلك ترى هذه المدرسة أنه لا بد من إزالة القيود لتحرير سعر الفائدة السوقي للوصول لمستوى السعر التوازني الكفيل بالحد من انخفاض المدخرات والاستثمارات والدخول⁽⁴⁾، فالمؤسسات التي تعمل في ظل القيود المفروضة على الأدوات المالية تواجه صعوبة في الحصول على الائتمان الكافي للاستثمارات⁽⁵⁾، وبعد ذلك جاءت المحاولة الجديدة لمعالجة محددات النمو الداخلي، وحاول الكثير من الاقتصاديين مثل كينغ وليفاين إدخال الوساطة

المالية، إذ وضحو الدور الإيجابي للوسطاء الماليين بقدرتهم الحصول على المعلومات الكافية عن كفاءة المشروع، كما وضع كل من بكسي ووانغ كيف أن خدمات الوسطاء المالية والوسطاء الماليين تعمل على توليد آثار انتاجية كبيرة. وحفزت هذه النتائج العديد من الاقتصاديين للبحث عن القنوات التي يمكن للوساطة المالية أن تؤثر في النمو الاقتصادي⁽⁶⁾.

وجاءت الآراء حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والتمويل المصرفي مختلفة منها المؤيد لأهمية دور القطاع المصرفي في النمو والتنمية الاقتصادية وتمثلت هذه الآراء في كتابات كل من (Bagehot)⁽⁷⁾، (Schmbeter)⁽⁸⁾ اللذان أكدا على أهمية دور المصارف في توفير التمويل الضروري لتحفيز النمو، ويرى شومبيتر أن الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي ضرورية لأي نمو اقتصادي لخروج أفراد المجتمع من حالة ضعف الانتاجية والحافز لديهم إلى تكوين شخصية المنظم⁽⁹⁾. من جهة أخرى يعتقد بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى التطور المصرفي، كما يرى (Gurly&shaw)⁽¹⁰⁾، أن التطور المالي دالة موجبة في الثروة⁽¹¹⁾. وهناك من أكد على وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين القطاع المصرفي والنتائج المحلي خلال المرحلة الأولى من التنمية الاقتصادية، في حين أن السببية تتجه من الناتج إلى القطاع المصرفي خلال المراحل المتأخرة من التنمية الاقتصادية⁽¹²⁾.

ونخلص مما سبق أن هناك العديد من وجهات النظر فيما يتعلق باتجاه العلاقة بين التطور في القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي.

ثالثاً: الدراسات السابقة:

إن الدراسات التطبيقية التي تناولت دراسة وتحليل التسهيلات الائتمانية المباشرة متعددة في الدول المتقدمة والنامية، ولقد استخدمت أغلب الدراسات دالة الانتاج لكوب دوجلاس من أجل تقدير أثر التسهيلات الائتمانية المباشرة على النمو والتنمية الاقتصادية، وستناول بعض الدراسات العربية والأجنبية في هذا المجال وذلك على النحو التالي:

1- الدراسات العربية:

- دراسة (الفرا)⁽¹³⁾، بعنوان: "دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011)" هدفت الدراسة إلى قياس وتقدير مدى مساهمة الائتمان المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية خلال الفترة (1995-2011)، من خلال استخدام السلاسل الزمنية اعتماداً على نموذج دالة الانتاج المعتمد على دالة كوب دوجلاس وذلك على النحو التالي:

$$LN\ GDP = \ln A + \alpha LNL + \beta LNK + \gamma LNBC + DUM + U_i$$

حيث إن: GDP: إجمالي الناتج المحلي، I: عنصر العمل، k: راس المال المقدر، BC: التسهيلات الائتمانية المباشرة. وتوصلت الدراسة للنتائج التالية: بلغت مرونة الانتاج

لرأس المال (0.28)، وهذا يعني أن زيادة رأس المال بنسبة 100% سيؤدي لزيادة الناتج الإجمالي المحلي بمقدار 28%، كما بلغت مرونة الإنتاج للعمل (0.49)، وهذا يعني أن زيادة العمل بنسبة 100% ستؤدي لزيادة الناتج الإجمالي المحلي بمقدار 49%، أما مرونة التسهيلات الائتمانية المباشرة قد بلغت (0.19)، كما فسرت هذه المتغيرات ما نسبته (92%) من التغير الحاصل في الناتج الإجمالي المحلي.

دراسة (عودة)⁽¹⁴⁾، بعنوان: "دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني" هدفت الدراسة إلى إيضاح الدور التنموي للقطاع المصرفي، وذلك من خلال قنوات السيولة الائتمان حشد الادخار وقناة الارتباط بين القطاع المصرفي وبورصة فلسطين، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط قوي بين التسهيلات الائتمانية واجمالي الناتج المحلي، بالإضافة إلى نجاح القطاع المصرفي الفلسطيني في استقطاب الودائع واستقرارها.

دراسة (يوسف)⁽¹⁵⁾، بعنوان: "دور النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية" هدفت الدراسة إلى توضيح الآليات والسبل والطرق المؤدية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين كل من الاستثمار والموجودات الأجنبية والودائع المصرفية من جهة وبين الناتج الإجمالي المحلي من جهة أخرى.

دراسة (عبدالله)⁽¹⁶⁾، بعنوان: "دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الجزائرية" ركزت الدراسة على قياس العلاقة بين التمويل المصرفي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين كل من التمويل المصرفي والتنمية الاقتصادية في الجزائر.

دراسة (العامري)⁽¹⁷⁾، بعنوان: أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن" دراسة قياسية للفترة 1990-2001 هدفت الدراسة إلى تقدير أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال الفترة (1990-2001)، واعتمدت الدراسة على دالة الإنتاج من خلال بيانات ربعية خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال النموذج التالي:

$$LN\ GDP = \ln\beta_6 + \beta_7 LNL + \beta_8 LNK + \beta_9 LNBC + \beta_{10} LNUBC + U_i$$

حيث إن: (GDP: إجمالي الناتج المحلي، l: عنصر العمل، k: رأس المال المقدر، BC: الائتمان المقدر من دالة الائتمان، UBC: دالة الائتمان المصرفي غير المخطط (بواقى) انحدار دالة الائتمان)، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لكل من رأس المال العمل الائتمان المصرفي المقدر، والائتمان المصرفي غير المخطط، إذ بلغت مرونة المتغيرات السابقة على التوالي (0.004, 0.08, 0.33, 0.35)، كما بلغ معامل التحديد المعدل 0.71.

2-الدراسات الأجنبية:

- دراسة (pelesai & pearce)⁽¹⁸⁾، بعنوان: التطور المالي والنمو الاقتصادي في نيجيريا
Financial Development and Economic Growth in Nigeria
هدفت الدراسة إلى تقييم دور التنمية المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية (1970-2012)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الائتمان المصرفي التجاري في القطاع الخاص وبين النمو الاقتصادي، وأوصت الدراسة السلطات النقدية في نيجيريا بالسعي لجعل السياسات التي تزيد من معدل الإقراض لتأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي في نيجيريا.

- دراسة (Ndlovu)⁽¹⁹⁾، بعنوان: تنمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي أدلة من زيمبابوي
Financial Sector Development and Economic Growth: Evidence from Zimbabwe"

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين تنمية النظام المالي والتنمية الاقتصادية في زيمبابوي، وتوصلت الدراسة إلى وجود اتجاه أحادي من النمو الاقتصادي في التنمية المالية.

- دراسة (wadud)⁽²⁰⁾، بعنوان: التطور المالي والنمو الاقتصادي منهجية التكامل المشترك وتصحيح الخطأ لبلدان جنوب آسيا
Financial development and economic growth: a cointegration and error correction modeling approach for south Asian countries.
ركزت الدراسة على تفسير وإيضاح العلاقة السببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي لجنوب آسيا (الهند، بنغلادش، باكستان)، خلال الفترة الزمنية (1976-2008)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة مستقرة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي لدول الدراسة وكان اتجاه العلاقة من التنمية المالية إلى التنمية الاقتصادية.

رابعاً: إجراءات ومنهجية الدراسة:

1-النموذج القياسي:

بناءً على ما سبق شرحه في الإطار النظري، واستخدام العديد من الدراسات التطبيقية لدالة الانتاج لكوب دوغلاس (Cob-Douglas)، فقد اعتمدت الدراسة على هذه الدالة لتقدير مدى مساهمة التسهيلات الائتمانية المباشرة في النمو الاقتصادي الفلسطيني، والمتمثلة في رأس المال المادي والقوى العاملة والتسهيلات الائتمانية المباشرة وذلك وفق النموذج التالي⁽²¹⁾:

$$GDP = AK^{\alpha}L^{\beta}bc^{\gamma} \dots \dots (1)$$

وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي لطرفي دالة كوب دوغلاس السابقة⁽²²⁾:

$$LNGDP = \alpha LNK + \beta LN L + \gamma Lbc + \varepsilon \dots \dots (2)$$

وبإضافة متغير وهمي يعكس الأوضاع السياسية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية تصبح المعادلة كما يلي واعتبار ان LNA يمكن اضافتها للبواقي تصبح المعادلة كالتالي:

$$\text{LNGDP} = \alpha \text{LNK} + \beta \text{LNL} + \gamma \ln bc + D + \varepsilon \dots \dots (3)$$

حيث إن:

GDP: إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (ممثلاً للتنمية الاقتصادية).

K: رأس المال المادي.

L: عدد العاملين (عمالة التامة)، المشاركين في العملية الإنتاجية.

D: متغير وهمي (Dummy Variable) يمثل الأوضاع السياسية.

bc: التسهيلات الائتمانية المباشرة.

ε : تمثل البواقي.

β, α, γ : مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال المقدر والعمل والتسهيلات الائتمانية المباشرة على التوالي.

وفيما يلي تعريف المتغيرات السابقة للنموذج القياسي:

1- إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة) (Gross domestic product):

هو عبارة عن مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة نهائياً خلال فترة زمنية معينة، وقد تم استخدام الناتج المحلي بالأسعار الثابتة من أجل عكس النمو الاقتصادي في فلسطين⁽²³⁾.

2- رأس المال المادي (physical Capital):

يقصد به كل المدخلات العينية والملموسة من أراضي مباني ماكينات وغيره. ويرمز له بالرمز (k) ⁽²⁴⁾. ونظراً لعدم توفر بيانات عن مخزون رأس المال (K) ، قام الباحث بتقدير رأس المال سنوياً خلال الفترة (1995-2012) بطريقة الجرد الدائم (Perpetual Inventory Method)، ومن ثم تم تقسيم البيانات لبيانات ربعية، باستخدام طريقة (Diz approach)⁽²⁵⁾.

3- العمالة (Labor):

ويتمثل هذا العنصر في عدد العاملين داخل الاقتصاد الفلسطيني. الذين يعملون 35 ساعة فأكثر خلال الأسبوع.

4- التسهيلات الائتمانية المباشرة (Direct Credit Facilities):

تتمثل في تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة لتسهيل أنشطتها على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها وما يترتب عليها من مصاريف وعمولات على دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة⁽²⁶⁾.

5- الأوضاع السياسية:

نظراً للتأثير الكبير للأوضاع السياسية والأمنية على تطورات الاقتصاد الفلسطيني فقد تم إدراج، متغير وهمي D حيث إن إدراج هذا المتغير يمكننا من معرفة مدى تأثير التغيرات السياسية والاجتماعية الناجمة عن توتر الأوضاع السياسية، على مساهمة

عناصر الإنتاج في النمو الاقتصادي، ويأخذ هذا المتغير القيمة (1) للسنوات (2000-2002)، وكذلك في عام 2006م، وتتصف هذه السنوات بحالة عدم الاستقرار السياسي.

2- مصادر جمع البيانات المستخدمة في تقدير النموذج القياسي:

ستعتمد هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني المتمثلة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ورأس المال المادي، والعمل والتسهيلات الائتمانية المباشرة، خلال الفترة من الربع الأول عام 1995 إلى الربع الرابع من عام 2012م. وقد تم تجميع البيانات الربعية للتسهيلات الائتمانية المباشرة استناداً إلى بيانات سلطة النقد الفلسطينية، أما بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وعدد العاملين استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبيانات سلطة النقد الفلسطينية. أما بيانات رأس المال المادي فقد تم تقديرها باستخدام طريقة الجرد الدائم (Perpetual Inventory Method) كما سبق ذكره، استناداً إلى بيانات إجمالي الاستثمار السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ثم تحويلها إلى بيانات ربعيه باستخدام طريقة (Diz approach) استناداً إلى بيانات الناتج المحلي الحقيقي السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

3- الطريقة القياسية المستخدمة في النموذج القياسي:

تعتبر التسهيلات الائتمانية المباشرة عنصراً أساسياً من عناصر تمويل النمو الاقتصادي، وسيتم تقدير هذا المتغير من واقع النموذج القياسي، وذلك من خلال تحليل السلاسل الزمنية باستخدام أسلوب التكامل المشترك، ويعتبر اختبار سكون السلسلة الإجراء الأول ضمن إجراءات تحليل السلاسل الزمنية، ويستخدم في اختبار السكون عادة اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية بواسطة اختبار ديكي فولر (Augmented Dickey Fuller: ADF) أو اختبار فيلبس بيرون (Phillips Peron, PP). ويعد اختبار فيلبس بيرون (P.P) من الاختبارات المهمة للكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ويعتمد على الفرق الأول في السلسلة، وذلك على النحو الآتي:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \lambda y_{t-1} + U_t \dots \dots (1)$$

$$\Delta y_t = \alpha_1 + \alpha_2 t + \lambda y_{t-1} + U_t \dots \dots (2)$$

ويعتمد اختبار (P.P) على اختبار (t) للمعلمة λ ، ويتم اختبار الفرضيتين الاتيتين:

1-الفرضية العدمية التي تدل على عدم سكون السلسلة الزمنية

$$H_0: \lambda = 0$$

2-الفرضية البديلة التي تدل على سكون السلسلة الزمنية

$$H_1: \lambda \neq 0$$

فإذا كانت λ سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل الذي يدل على سكون السلسلة الزمنية عند مستوياتها، أما إذا كانت غير معنوية فإن ذلك يدل على عدم سكون السلسلة الزمنية⁽²⁷⁾. إلا أن الاختبار الأكثر شيوعاً في اختبار سكون السلاسل الزمنية هو اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) البسيط والموسع، وتعتبر الصيغة الموسعة لاختبار

ديكي فولار (Augmented Dickey Fuller) تصحيح للصيغة البسيطة وذلك من خلال إضافة عدد مناسب من حدود الإبطاء الزمني للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، باستخدام الصيغة الآتية:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \lambda y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^m \Delta y_{t-1} + u_t \dots \dots (3)$$

حيث m تمثل طول الفجوة الزمنية، y_t تمثل أي سلسلة زمنية يراد اختبار السكون لها و β_1 تمثل الحد الثابت لمعادلة الانحدار الذاتي و t تمثل الاتجاه الزمني، Δ يمثل الفرق الأول للسلسلة الزمنية المدروسة، y_{t-1} تمثل الفترة المتباطئة للسلسلة الزمنية، u_t تمثل الحد العشوائي⁽²⁸⁾. وعندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة (Integration) - وفقاً لاختبارات السكون السابقة- يمكن استخدام أساليب التكامل المشترك لدراسة العلاقة الانحدارية للمتغيرات المراد دراستها في المدى الطويل، ويعتبر اختبار جوهانسون (Johanson) الأفضل في حالة احتواء النموذج على أكثر من متغيرين، وذلك لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك⁽²⁹⁾. وبعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية، سيتم تقدير نموذج مصادر النمو باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares-OLS)، والتي تعتبر الأكثر استخداماً من قبل الباحثين لتقدير دالة الإنتاج لكوب دوغلاس، حيث تعتمد طريقة (OLS) على إيجاد قيم المقدرات α ، β التي تكون فيها مجموع مربعات الأخطاء $\sum_{i=1}^n u_i^2$ عند قيمتها الدنيا⁽³⁰⁾.

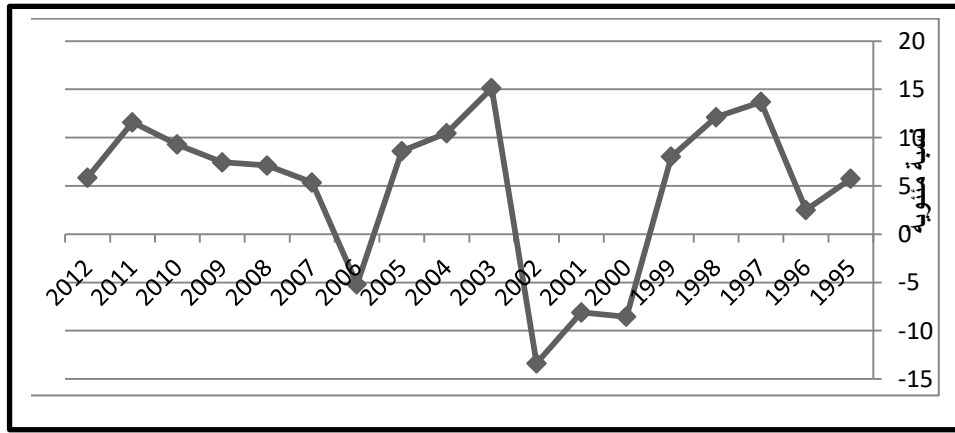
رابعاً: التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج القياسي خلال الفترة (1995-2012): من المفيد التعرف الى المتغيرات الأساسية المدرجة في النموذج القياسي المراد تقديره، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، رأس المال المادي، عدد العمال، والتسهيلات الائتمانية المباشرة. وفيما يلي عرض مختصر لهذه المتغيرات.

1- الناتج المحلي الحقيقي:

شهد معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الاقتصاد الفلسطيني تذبذباً واضحاً خلال الفترة (1995-2012)، نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها المناطق الفلسطينية، ففي أول عامين من عملية السلام بعد توقيع اتفاق أوسلو-1993 9-13، حيث وافق المجتمع الدولي على تقديم الدعم المادي للسلطة الفلسطينية لتأهيل البنية التحتية، والبناء المؤسساتي لدفع عجلة الاقتصاد للأمام، حيث حقق الاقتصاد الفلسطيني نتائج إيجابية في المؤشرات الاقتصادية مما أدى إلي رفع معدلات النمو، ففي عام 1995 سجل الناتج المحلي الحقيقي نمواً بمقدار (5.8%)، وفي العام الذي تلاه تراجع معدل النمو الاقتصادي نتيجة للإغلاقات المشددة على الأراضي

الفلسطينية، حيث وصل معدل النمو إلى (2.48%)⁽³¹⁾، وقد عاد الاقتصاد الفلسطيني للانتعاش من جديد وبشكل ملحوظ في عامي 1997، 1998م حيث سجل الناتج المحلي الحقيقي نمواً بمعدل (13.7%)، (12.1%) على التوالي⁽³²⁾، أما في عام 1999م، بلغ معدل النمو (8.03%). ومع اندلاع الانتفاضة الثانية بتاريخ 2000/9/28 أصبحت الأوضاع في اتجاه مخالف، وأصيب الاقتصاد الفلسطيني بالشلل التام في كافة المجالات الاقتصادية، جراء الممارسات الإسرائيلية من تدمير المصانع، وإغلاق المعابر والحدود، ومنع حركة البضائع والسلع والموارد الأولية من وإلى الأراضي الفلسطينية، مما انعكس بالسلب على أداء الاقتصاد الفلسطيني، حيث سجل الناتج المحلي الحقيقي تراجعاً بمعدل (8.5%)، ومع تشديد الحصار الإسرائيلي وإغلاق المعابر وتدمير الجزء الأكبر من البنية التحتية والمؤسسات العامة والخاصة، ازداد تراجع معدل النمو الحقيقي وصولاً إلى (-13.3%) عام 2002م، وخلال عام 2003 بدأ يتعافى الاقتصاد الفلسطيني حيث سجل الناتج المحلي الحقيقي نمواً بمقدار (15.1%)، وفي عام 2004م بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي (10.4%) نتيجة للاستقرار النسبي في هذا العام، كما شهد معدل نمو الناتج الحقيقي أدنى معدل بعد عام 2004م، حيث سجل الناتج المحلي الحقيقي تراجعاً بمعدل (-5.2%) نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية المترتبة على نتائج انتخابات عام 2006م.

شكل (1): معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2012)



الأمر الذي أدى لوقف المساعدات الدولية وفرض الحصار الشامل على قطاع غزة وتقطيع أوصال المدن في الضفة الغربية، بالإضافة إلى امتناع إسرائيل عن تحويل عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية، وفرض حصار مالي وسياسي شامل على الحكومة الفلسطينية العاشرة مما أدخل الاقتصاد الفلسطيني في أزمة مركبة وعميقة تلاشت معها مكاسب عامي (2004-2005)⁽³³⁾.

أما الأعوام التالية (2007-2012): شهدت المنطقة حالة من الاستقرار السياسي وإفراج (إسرائيل) عن العائدات الضريبية وإعادة الدعم للسلطة الفلسطينية، مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى (7.77%)⁽³⁴⁾، واستمر الوضع الاقتصادي في التحسن خلال الأعوام الثلاثة اللاحقة لعام 2007م، وسجل الناتج الحقيقي أعلى معدل نمو خلال السنوات الخمس عام 2011م، حيث سجل الناتج الحقيقي نمواً بمقدار (11.59%) وذلك بسبب الإصلاحات التي أجرتها الحكومة الفلسطينية، وانخفاض القيود المفروضة على الحركة الداخلية للسلع والسكان.

2- رأس المال المادي:

نظراً لعدم توفر بيانات عن متغير رأس المال المادي في الاقتصاد الفلسطيني فقد اعتمدت الدراسة طريقة الجرد الدائم (Perpetual Inventory Method) لتقدير رأس المال المادي في الاقتصاد الفلسطيني، ويتم تقدير مخزون رأس المال وفق المعادلة التالية (Nehru , hareshwar, 1993)⁽³⁵⁾:

$$k_t = I_t + (1 - \partial)k_{t-1} \dots \dots (1)$$

حيث:

I_t : هي عبارة عن إجمالي الاستثمار (إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت)، و(∂) معدل اهتلاك رأس المال، ولبناء سلسلة زمنية لمخزون رأس المال تستخدم الصيغة التالية:

$$K_t = (1 - \partial)^t K_0 + \sum_{t=0}^{t-1} (1 - \partial)^t I_{t-1} \dots (2)$$

وهذه العلاقة تتطلب احتساب مخزون رأس المال في الفترة الابتدائية أي (K_0)، واختيار معدل الاهتلاك. ولتقدير مخزون رأس المال في بداية الفترة استخدم الباحث طريقة هاربرجر، ويتم ذلك من خلال المعادلة رقم (1) بعد إعادة صياغتها لتصبح كالتالي:

$$\frac{K_t - K_{t-1}}{K_t} = \partial + \frac{I_t}{K_{t-1}} \dots \dots (3)$$

وبافتراض ثبات معامل رأس المال خلال فترة الدراسة، فإن معدل نمو مخزون رأس المال ($\dot{K}$) يساوي معدل نمو الناتج (g) ويكون معدل نمو رأس المال وفقاً للعلاقة السابقة كالتالي:

$$\dot{K} = g = \partial + \frac{I_t}{K_{t-1}} \dots \dots (4)$$

ويمكن إيجاد مخزون رأس المال من المعادلة السابقة بنقل مخزون رأس المال للفترة السابقة ليسار لتصبح المعادلة كالتالي:

$$K_{t-1} = \frac{I_t}{g + \partial} \dots \dots (5)$$

ولإيجاد مخزون رأس المال في الفترة الابتدائية يفترض أن (t=1) وبالتالي (t-1=0) أي أن:

$$sK_0 = \frac{I_t}{g + \partial} \dots \dots (6)$$

وعادة يؤخذ معدل نمو الناتج لفترة ثلاث أو خمس سنوات في بداية الفترة الزمنية محل الدراسة لتفادي تقلبات نمو الناتج، ولقد تقلبت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية في الفترة الابتدائية، فقد بلغ معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي (5.73%) عام 1995، وانخفض هذا المعدل إلى (2.5%) عام 1996، ثم عاد للارتفاع إلى (13.7%) عام 1997، وبلغ (12.2%) عام 1998، ولكنه انخفض ليصل إلى (8.03%) عام 1999. أما معدل الاهتلاك فقد استخدم الباحث معدل اهتلاك يساوي (4%) وهذا ما يتفق مع العديد من الدراسات كدراسة الخطيب⁽³⁶⁾، ودراسة (داودي، والمن، 2001)⁽³⁷⁾ [32] والأخيرة دراسة خاصة بالاقتصاد الفلسطيني.

3- العمالة الفلسطينية:

يعتبر عنصر العمل في الأراضي الفلسطينية الثروة الحقيقية والموارد الرئيسي المتوفر في ظل محدودية وندرة الموارد الطبيعية. ولقد شهد سوق العمل الفلسطيني العديد من التحولات والتغيرات منذ عام 1994، بسبب الظروف السياسية التي عاشتها الأراضي الفلسطينية، إذ شهدت هذه المرحلة تطوراً ملحوظاً في سوق العمل الفلسطيني، فخلال عام 1994 تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الأمور في الأراضي الفلسطينية، وبدأ حجم القوة العاملة الفلسطينية بالانخفاض، خاصة في سوق العمل الإسرائيلي والتذبذب هبوطاً وصعوداً من فترة لأخرى حسب الأوضاع السياسية وسياسات الإغلاق التي اتبعتها إسرائيل⁽³⁸⁾، وتشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء إلى حدوث العديد من التغيرات في مؤشرات سوق العمل خلال الفترة (1995-2012). حيث يتميز العنصر البشري في الأراضي الفلسطينية بانخفاض معدل العمر، إذ إن نسبة (44.73) هم من الفئة العمرية الأقل من الخامسة عشر عام خلال الفترة (1995-2012)، وبلغت نسبة القوى العاملة المشاركة (40.58%)، حيث تشمل القوى العاملة المشاركة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمل أو البطالة، أما العمالة فتشمل جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ويعملون⁽³⁹⁾. والجدول التالي يوضح توزيع الأفراد فوق سن الخامسة عشر في الأراضي الفلسطينية.

جدول (1) يوضح توزيع الأفراد فوق سن الخامسة عشر في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2012) ⁽⁴⁰⁾:

السنة	عدد السكان	نسبة الأفراد	القوى العاملة المشاركة	عمالة تامة (%)	عمالة محدودة (%)
1995	2,556.90	51.63	39	60.7	21.1
1996	2,706.89	51.68	40	64.3	11.9
1997	2,783.08	53.14	40.5	70.4	9.3
1998	2,871.57	53.59	41.4	79.1	6.5
1999	2,962.23	54.15	41.6	82.8	5.4
2000	3,053.34	54.86	41.5	80.9	5
2001	3,138.47	55.57	38.7	70.9	3.9
2002	3,225.21	56.49	38.1	64.4	4.3
2003	3,314.51	56.75	40.3	68.2	6.2
2004	3,407.42	57.35	40.4	66.8	6.4
2005	3,508.13	57.89	40.7	69.9	6.6
2006	3,612.00	54.54	41.3	68.5	7.9
2007	3,719.19	54.45	41.9	70.5	8
2008	3,825.51	55.37	41.3	67.4	6.6
2009	3,935.25	58.14	41.6	69.5	5.9
2010	4,048.40	58.69	41.05	69.2	7.1
2011	4,168.9	59.15	42.9	71.3	7.8
2012	4,293.3	59.55	43.6	70.1	6.9
المتوسط	3,396.12	55.72	40.88	70.27	7.6

يتضح لنا من خلال الجدول (1) أن نسبة الأفراد فوق الخامسة عشر بلغت (55.27%) خلال الفترة (1995-2012)، وبلغ متوسط نسبة القوى العاملة المشاركة (40.58%) خلال الفترة نفسها، وبلغت نسبة العملة التامة (70.21%) خلال الفترة نفسها (العمالة التامة هي عبارة عن عدد العمال داخل الاقتصاد الفلسطيني الذين يعملون 35 ساعة فأكثر خلال الاسبوع الواحد)، في حين بلغت العمالة المحدودة (7.63%) خلال نفس الفترة (العمالة المحدودة هي عبارة عن عدد العمال داخل الاقتصاد الفلسطيني الذين يعملون أقل من 35 ساعة خلال الأسبوع الواحد)

1-4- التسهيلات الائتمانية المباشرة:

تعتبر التسهيلات الائتمانية المباشرة في غاية الأهمية لدورها البارز والهام بالنسبة للبنوك والاقتصاد الوطني لكل بلد، حيث تعتبر التسهيلات الائتمانية الرافد الرئيسي

للبنوك وللنظام المصرفي، ومن الجدير ذكره أن البنوك والقطاع المصرفي يعتبر أحد الركائز الأساسية في عملية النمو الاقتصادي، لذلك تعتبر التسهيلات الائتمانية المباشرة غاية الأهمية لما لها من تأثير على الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية باعتباره أهم الأنشطة التي تمارسها المصارف⁽⁴¹⁾. وحيث تذبذب معدل نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2012)، حيث بلغ متوسط نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الفترة السابقة كلها، والجدول التالي يوضح حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من المصارف العاملة في الاقتصاد الفلسطيني ونسبة نموها خلال الفترة (1995-2012)، نلاحظ من جدول (2) ضعف التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال عام 1995، حيث بلغت (257) مليون دولار وهذا يعود لحدثة سيطرة السلطة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية، إذ بقيت المناطق الفلسطينية محرومة من الدور الاقتصادي الهام للمصارف فترة طويلة من الزمن منذ الاحتلال الإسرائيلي لبقية فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) عام 1967، وحتى عام 1994 عند قدوم وتأسيس السلطة الفلسطينية، ومن ثم تأسيس سلطة النقد والجهاز المصرفي الفلسطيني.

جدول (2): حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من المصارف العاملة في فلسطين ونسبة نموها خلال الفترة (1995-2012)⁽⁴²⁾

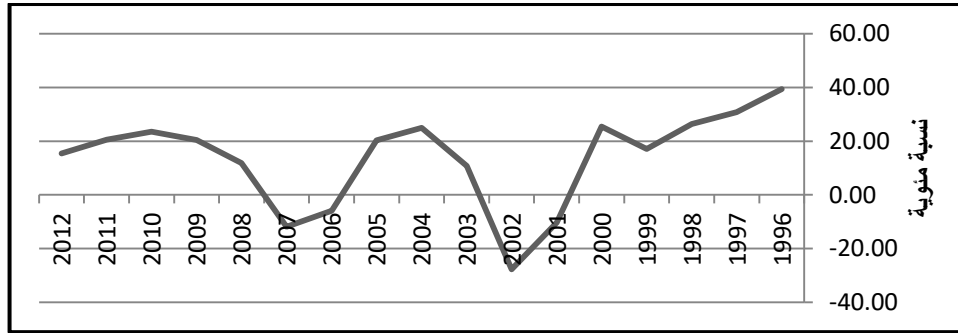
السنة	التسهيلات الائتمانية المباشرة مليون دولار أمريكي	نسبة النمو
1995	257	-
1996	424	39.39
1997	613	30.83
1998	833	26.41
1999	1005	17.11
2000	1347	25.39
2001	1221	-10.32
2002	956	-27.72
2003	1072	10.82
2004	1428	24.93
2005	1791	20.27
2006	1691.6	-5.88
2007	1512.7	-11.83
2008	1716.6	11.88
2009	2158.1	20.46

23.57	2823.6	2010
20.48	3550.7	2011
15.44	4199.1	2012
13.60	1588.85	المتوسطات

وبعد عام 1995م أخذت التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتنامي والزيادة، ومن الجدير ذكره أنها بالرغم من الزيادة في عام 1997م، إلا أن نسبة نموها في ذلك العام كان أقل من نسبة النمو لعام 1996م، ويلاحظ أن نسبة نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة تذبذبت في بعض الفترات حسب الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، والشكل البياني التالي يوضح نسبة نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من المصارف في فلسطين خلال الفترة 1996-2012.

شكل(2): نسبة نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من المصارف العاملة في فلسطين

خلال الفترة(1996-2012)



المصدر: اعتماداً على بيانات جدول(2)، ص22.

نلاحظ من شكل(2) أن نسبة نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة انخفضت خلال الأعوام الثلاثة اللاحقة لعام 1996، إلا أنها في عام 2000 ارتفعت نسبة نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة، حيث بلغت (25.39%)، وذلك يعود للاستقرار السياسي في تلك الفترة خاصة في الثلاثة ارباع الأولى من عام 2000، بالإضافة إلى اجتذاب الاستثمار من الخارج، وزيادة المنح والمساعدات. أما في عامي 2002-2000 تراجعت نسبة النمو للتسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من المصارف في فلسطين وكان عام 2002 هو الأكثر انخفاضاً في نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة، إذ بلغ نسبة نموها (-27.72%) خلال عام 2002، نتيجة انتفاضة الأقصى المباركة في تلك الفترة وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والاضرابات المتكررة والاجتياحات المتكررة لقطاع غزة والضفة الغربية الأمر الذي انعكس على جميع المتغيرات الاقتصادية في فلسطين.

وشهد نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة نمواً متزايداً خلال الأعوام من (2003-2005) ويعتبر عام 2004 هو الأكثر نمواً، حيث بلغت نسبة نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة (24.93%) خلال عام 2004، وذلك يعود للاستقرار في تلك الفترة خاصة عام

2004 حيث يعتبر عام 2004 هو الأكثر استقراراً في تلك الفترة. وانخفضت نسبة نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة في عامي 2006 و2007، وذلك بسبب الحصار المالي الخانق على السلطة الفلسطينية على أثر فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي في عام 2006، وبلغت نسبة نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة (- 11.83 %) في عام 2007، وعادت نسبة النمو في الارتفاع في عام 2008، وذلك بسبب انخفاض مخاطر البيئة الداخلية مقارنة مع مخاطر البيئة الخارجية في ظل التداعيات للأزمة المالية العالمية، بالإضافة لالتزام المصارف بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2008) ⁽⁴³⁾.

وواصلت نسبة نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة بالارتفاع في الفترة من عام (2009-2012)، وذلك بنسب متفاوتة وكان عام 2010 هو الأكثر نمواً في نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من المصارف في فلسطين خلال الفترة السابقة، حيث سجلت نمواً بمقدار (23.57%)، جاء ذلك في سياق خطة سلطة النقد الفلسطينية الهادفة إلى تعميق الروابط بين القطاع المصرفي وقطاعات الاقتصاد الحقيقي من أجل تعزيز معدلات النمو الاقتصادي والتنمية، وانسجاماً مع خطة التحول إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات، وتحسين مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي) ⁽⁴⁴⁾.

خامساً: تقدير النموذج القياسي (دالة الائتمان):

1- نتائج اختبار العلاقة السببية بين التسهيلات والنتائج المحلي الحقيقي:

سيتم التأكد من وجود علاقة ارتباط سببية بين التسهيلات الائتمانية المباشرة وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي، حيث تم استخدام اختبار Causality Tests لاختبار السببية وكانت النتائج كما موضح في الجدول التالي:

جدول (3): اختبار العلاقة السببية

اتجاه العلاقة	F-statistic	P-value
$GDP \leftarrow BC$	*2.998	560.0
$BC \leftarrow GDP$	4.796*	0.0114

*معنوية عند مستوى 5%.

حيث إن:

$GDP \leftarrow BC$: تعني أن التغير في (BC) يسبب تغيراً في (GDP).

$BC \leftarrow GDP$: تعني أن التغير في (GDP) يسبب تغيراً في (BC).

حيث تشير النتائج الموضحة أعلاه أن نتيجة اختبار السببية كانت معنوية عند مستوى 5% وبذلك نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي وبين التسهيلات الائتمانية المباشرة، ونستنتج أن التغيرات في التسهيلات الائتمانية المباشرة تسبب تغيرات جوهرية في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والعكس صحيح.

2- نتائج تقدير التسهيلات الائتمانية المباشرة في النمو الاقتصادي:

اعتمدت الدراسة على دالة الإنتاج لكوب دوغلاس، والمتمثلة في رأس المال المادي، والقوى العاملة، والتسهيلات الائتمانية المباشرة، بإضافة متغير وهمي لعكس خصوصية الظروف والأوضاع في الاقتصاد الفلسطيني. وهذا النموذج - يتمثل في المعادلة التالية:

$$\text{LNGDP} = \alpha \text{LNK} + \beta \text{LNL} + \gamma \ln bc + D + \varepsilon$$

أ- نتائج اختبارات السكون لمتغيرات النموذج:

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار السكون لمتغيرات النموذج

جدول (4): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات دالة الائتمان

Variable	ADF		PP	
	Level	1st Difference	Level	1st Difference
lnGDP	-0.201	-9.62*	0.262	-9.72*
lnK	-0.111	-2.27	1.29	-9.16*
lnL	-2.58	-9.34*	-2.53	-9.41*
Ln bc	1.19	-13.29*	1.07	-14.72*

* معنوي عند مستوى 1%.

يتضح من الجدو (2) أن جميع متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى (Level)، وقد تحقق شرط السكون للمتغيرات بعد أخذ الفرق الأول لها من خلال اختبار (pp)، وبناءً عليه فإن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة (Integration) من الدرجة الأولى.

ب- نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسون Johansson:

بعد تحقق شرط السكون في السلاسل الزمنية تم إجراء اختبار التكامل المشترك من أجل اختبار مدى وجود علاقة بين متغيرات النموذج. والجدول التالي يوضح نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.

جدول (5): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون)

اختبار القيمة العظمى Maximum		
معدل الإمكانية Likelihood Ratio	القيمة الحرجة Critical value	فرض العدم متجهات التكامل المشترك
	1%	
49.76	46.57	لا يوجد (None*)
18.39	29.51	على الأكثر يوجد متجه واحد
* تشير لرفض الفرضية العدمية عند مستوى 1%.		

يتضح من خلال الجدول السابق أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (Likelihood Ratio) بلغت (49.76) وهي أكبر من القيمة الحرجة (46.57) عند مستوى دلالة 1%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك في نموذج سولو. ومن خلال النتائج في الجدول يتضح وجود متجه للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 1%، إذ بلغت القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (18.39) وهي أصغر من القيمة الحرجة البالغة (29.51).

ج- تقدير معاملات الانحدار لنموذج الدراسة:

في ضوء نتائج اختبارات السكون والتكامل المشترك السابقة تم تقدير العلاقة الانحدارية للمتغير التابع على المتغيرات المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وذلك كما في الجدول التالي:

جدول (6): نتائج تقدير معاملات الانحدار في نموذج دالة الائتمان

variable	coefficient	S.E	t-statistics	P.value
$LN\hat{K}_{it}$	0.25*	0.083	3.007	0.0037
$LN L_{it}$	0.93*	0.110	8.469	0.0000
$LNbc_{it}$	0.12**	0.068	1.757	0.0835
D_{it}	-0.10*	0.031	-3.471	0.0009
DW=2.20 (ajd R2: 0.926) (R2: 0.921)				

* معنوي عند مستوى 1%، ** معنوي عند مستوى 10%.

د- تحليل النتائج:

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج (0.926)، وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 92.6% من التغير الحاصل في نمو الناتج المحلي الحقيقي، وأن ما نسبته (7.4%) يعود لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج. كما بلغت مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال (0.25)، بمعنى أن زيادة رأس المال بنسبة 100%، سيؤدي لزيادة الناتج المحلي الحقيقي بمقدار (25%)، بينما بلغت مرونة الناتج بالنسبة لعنصر العمل (0.93) مما يعني أن زيادة العمل بنسبة 100% سيزداد الناتج المحلي الحقيقي بنسبة (93%)، في حين بلغت مرونة الناتج بالنسبة للتسهيلات الائتمانية المباشرة (0.12) مما يعني أن زيادة التسهيلات بنسبة 100% سيزداد الناتج المحلي الحقيقي بنسبة (12%).

سادساً: النتائج والتوصيات:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التسهيلات الائتمانية المباشرة على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة (1995-2012)، باستخدام نموذج سولو المعتمد على دالة الانتاج لكوب دوغلاس. وسعت لتقدير رأس المال المادي انطلاقاً من طريقة الجرد

الدائم، ثم قدرت مرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال والعمل والتسهيلات الائتمانية المباشرة بتطبيق منهج التكامل المشترك، وقد توصلت الدراسة. الى النتائج التالية:

إن جميع معاملات الانحدار كانت معنوية وذات دلالة إحصائية، ووفقاً لقيمة معامل التحديد المعدل للنموذج فإن عنصر العمل ورأس المال والتسهيلات الائتمانية المباشرة يفسرا ما نسبته (92.6%) من التغير الحاصل في النمو الاقتصادي. كما بلغت مرونة الإنتاج لرأس المال (0.25) خلال الفترة (1995-2012م)، وهذا يعني أن زيادة رأس المال بنسبة 100%، سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الفلسطيني إلى 25% خلال الفترة (1995-2012)، وهذا ما يتفق مع دراسة الفراء⁽⁴⁵⁾، عبدالله⁽⁴⁶⁾، pelesai&pearce⁽⁴⁷⁾، في حين بلغت مرونة العمل (0.93) خلال الفترة 1995-2012، بمعنى أن زيادة العمل بنسبة 100%، سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي الفلسطيني بنسبة 93% خلال الفترة (1995-2012)، وهذه النتائج اتفقت مع نتائج دراسة الفراء⁽⁴⁸⁾، العامري⁽⁴⁹⁾. بينما بلغت مرونة التسهيلات الائتمانية المباشرة (0.12) خلال الفترة 1995-2012، وهذا يعني أن زيادة التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 100%، سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الحقيقي الفلسطيني بنسبة 12% خلال الفترة (1995-2012)، وهذه النتائج تتفق مع ودراسة سيف⁽⁵⁰⁾ ويوسف⁽⁵¹⁾.

بعد أن توصلت الدراسة إلى نتيجة هامة وهي أن للتسهيلات الائتمانية المباشرة أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادية في فلسطين، إلا أن هذا الأثر لم يكن كافياً في إحداث دفعة قوية للاقتصاد، وبناء على النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تدخل سلطة النقد في تحديد هامش أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وعدم ترك الحرية المطلقة للبنوك في استنزاف المقترض الفلسطيني، وضرورة القيام بتوجيه وإلزام المصارف نحو تخصيص نسبة من حجم الائتمان للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية الهامة، التي بحاجة إلى موارد مالية لتنشيطها، والعمل على توجيه الائتمان بشكل أكبر للقطاع الخاص وهو المعول عليه في إحداث عملية النمو والتنمية الاقتصادية.

الملاحق:

طريقة (DIZ)⁽⁵²⁾:

يتم تحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربعيه ضمن طريقة (Diz Abrouch) على النحو التالي:

$$X_1 = Z_{t-1} + 7.5/12 (Z_t - Z_{t-1})$$

$$X_2 = Z_{t-1} + 10.5/12 (Z_t - Z_{t-1})$$

$$X_3 = Z_{t+1} + 1.5/12 (Z_{t+1} - Z_t)$$

$$X_4 = Z_{t+1} + 4.5/12 (Z_{t+1} - Z_t)$$

حيث إن:

Z_t : قيمة المتغير في السنة t .

Z_{t-1} : ترمز لقيمة المتغير في السنة السابقة للسنة t .

Z_{t+1} : ترمز لقيمة المتغير في السنة اللاحقة للسنة t .

X_i : القيمة الخام للربع i قبل التعديل $i=1, 2, 3, 4$

ويمكن الحصول على القيمة النهائية للربع Q_i بضرب X_i في معامل التعديل على النحو التالي:

$$Q_i = \left(4z_t / \sum X_i \right) * (X_i)$$

حيث تمثل $\left(4z_t / \sum X \right)$ معامل التعديل.

مع ملاحظة أن مجموع الأوزان النسبية يساوي $12/24$.

جدول (7): نمو الناتج المحلي الحقيقي في فلسطين خلال الفترة (1994-2012) ⁽⁵³⁾

السنة	الأراضي الفلسطينية	النمو (نسبة)	الضفة الغربية مليون دولار أمريكي	النمو (%)	قطاع غزة مليون دولار أمريكي	النمو (%)
1994	3038.4	-	1955	-	1083.4	-
1995	3212.4	5.73	2101.7	7.5	1110.7	2.52
1996	3292.8	2.5	2163.9	2.87	1128.9	1.64
1997	3744	13.7	2492.9	13.2	1251.1	10.82
1998	4197.7	12.12	2817.9	11.53	1379.8	10.29
1999	4534.9	8.03	3149.1	10.52	1385.8	0.43
2000	4146.7	-8.56	2928	-7.55	1218.7	-12.06
2001	3810.8	-8.1	2616	-11.93	1194.8	-1.96
2002	3301.4	-13.37	2234	-17.1	1067.4	-10.66
2003	3800.5	15.12	2451.9	8.89	1348.6	26.34
2004	4198.4	10.47	2807.4	12.66	1391	3.14

20.98	1682.8	2.41	2876.7	8.6	4559.5	2005
-20.10	1344.6	3.39	2977.7	-5.2	4322.3	2006
-8.01	1236.9	10.23	3317.2	5.36	4554.1	2007
-6.09	1161.6	10.75	3716.7	7.12	4878.3	2008
8.44	1259.7	11.27	3979.6	8.88	5239.3	2009
19.45	1504.8	6.87	4249.5	9.82	5754.3	2010
10.09	1656.7	12.12	4764.7	11.59	6421.4	2011
6.64	1766.8	5.57	5030.5	5.85	6797.3	2012

الهوامش

(¹) عجمية، عبدالعزيز، الليثي، محمد علي، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، 2001م.

(²) an's, Economic Theory of Bank Credit, 2010, p10.

(³) Han's, Economic Theory of Bank Credit, 2010, p10.

(⁴) المعهد العربي للتخطيط، دور القطاع التمويلي في التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 85، 2009م، ص25..

(⁵) Murry, The Banking Sector on Economic Growth, A Case Study The Liberian, Economy (2004-2009), p34.

(⁶) Alomar, Ibrahim, Financial Intermediation and Economic Growth, Kansas State University, 2002, p15.

(⁷) Bagehot, 1873.

(⁸) Schmbeter, 1912.

(⁹) القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007م، ص70.

(¹⁰) Gurly&shaw, 1955, 1960.

(¹¹) خلف، فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة، عمان، الأردن، 2006م، ص117.

(¹²) القحطاني، إبراهيم، الأرصدة النقدية الخارجية عنصر من عناصر الإنتاج بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة فهد، كلية التجارة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1991م، ص25.

(¹³) الفراء، مرام، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012م.

(¹⁴) عودة، سيف، دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، ورقة عمل، سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2011م.

(¹⁵) يوسف، أحمد، دور النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2010م.

(¹⁶) عبدالله، محمد، دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009م.

- (¹⁷) العامري، عادل، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن (دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2001)، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2003م، ص142.
- (¹⁸) Pelesai, Nathan&Pearce, Okumoko, **Financial Development and Economic Growth in Nigeria**, European Journal of Business and Management, 2013, Vol.5 No.19.
- (¹⁹) Ndlovu, Godfrey, **Financial Sector Development and Economic Growth**, Evidence from Zimbabwe, International Journal of Economics and Financial Issues, 2013, Vol. 3, No. 2.
- (²⁰)Wadud, Abdul, **Financial development and economic growth**, a cointegration and error-correction modeling approach for south Asian countries", Economics Bulletin, 2009, Vol. 29 no.3 pp, 1670-1677.
- (²¹) المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الانتاجية وقياسها، العدد الواحد والستون، 2007م، ص6.
- (²²)الفتلاوي، كامل، والزبيدي، حسن، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، الطبعة الأولى. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان. الأردن، 2001م، ص262.
- (²³) خليل، سامي، نظرية اقتصادية كلية المفاهيم والنظريات الأساسية، الكتاب الأول، الكويت، 1994م، ص51.
- (²⁴) الحبيب، فايز، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، السعودية، ص401.
- (²⁵)انظر الملاحق، ص34.
- (²⁶) عودة، سيف، التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني و فاعليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية في فلسطين، بحث مقدم لمؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006م، ص289-332.
- (²⁷) حمزة، حسن، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011م، ص334.
- (²⁸)Gujarati, 2004
- (²⁹) Brooks, Chris, **Introductory Econometrics for Finance**, Second Edi , Cambridge University, New Yourk, 2008, p351.
- (³⁰) Yan, Xin&Gang Su, Xiao, **Linear Regresson Analysis Theory And Computing**, World Scientific Publishing Co, 2009, Pte.Ltd, P10.
- (³¹) الكفري، صالح، الخصائص العامة لسوق العمل الفلسطينية في الوقت الراهن، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، الضفة الغربية، فلسطين، 2006م، ص23.
- (³²) عبدالكريم، نصر، أهمية وسبل الاستثمارات العربية على طريق اندماج الاقتصاد الفلسطيني بالمحيط العربي، المجلة العربية للإدارة، مجلد24، العدد الأول، 2004م، ص83.
- (³³)عبدالكريم، نصر، تقييم وأداء الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ما بين (1994-2007)، مجلة أوراق الفلسطينية، العدد الأول، 2008م، ص113.
- (³⁴) صندوق النقد الدولي، 2008م.
- (³⁵) Nehru, vicram&dhareshwar, ashok, **Anew Database On Physical Capital Stock**, Methodology And Results, Revista De Analisis Economico, 1993, vol Sources, 8,n1,p37-59.
- (³⁶) الخطيب، ممدوح، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد السابع، العدد الثاني، 2010م، ص199-228.
- (³⁷) المصدر نفسه.

- (³⁸) أبو الشكر، عبدالفتاح، سوق العمل في إسرائيل، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) الضفة الغربية، فلسطين، 2006م، ص55.
- (³⁹) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 2010م، ص30.
- (⁴⁰) سلطة النقد الفلسطينية، <http://www.pma.ps/index.php?option=com>.
- (⁴¹) الفليت، خلود، أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية كلية التجارة، غزة، فلسطين، 2005م، ص27.
- (⁴²) المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.
- (⁴³) الموقع الالكتروني لسلطة النقد الفلسطينية، <http://www.pma.ps/index.php?option=com>.
- (⁴⁴) الموقع الالكتروني لسلطة النقد الفلسطينية، <http://www.pma.ps/index.php?option=com>.
- (⁴⁵) الفراء، مرام، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012م.
- (⁴⁶) عبدالله، محمد، دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009م.
- (⁴⁷) Pelesai, Nathan & Pearce, Okumoko, **Financial Development and Economic Growth in Nigeria**, European Journal of Business and Management, 2013, Vol.5, No.19.
- (⁴⁸) الفراء، مرام، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012م.
- (⁴⁹) العامري، عادل، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن (دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2001)، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2003م، ص142.
- (⁵⁰) عودة، سيف، دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، ورقة عمل، سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2011م.
- (⁵¹) يوسف، أحمد، دور النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2010م.
- (⁵²) Diz,a, 'mony and prices in argentina,1935-1962', journal of money credit and banking, 1971, pp245-262.
- نقلاً عن: العامري، عادل، اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن (دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2001)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2003.
- (⁵³) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 2010م، ص30.
- http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/B1%2094-08.htm
- 2009-2012: أما من عام
- http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/B1%2009-10.htm